تقييم دور التجربة الوقفية الكويتية في تحقيق التنمية المجتمعية المستدامة

أ.عبد الحليم الحمزة

أستاذ مساعد قسم "ب" بجامعة تبسة

ملخص:

الوقف قديم في دولة الكويت قدم الدولة نفسها، كما أنه أحد مظاهر الهوية الإسلامية للمجتمع الكويتي، كما أنه لم يبدأ مع نشأة الأمانة العامة للأوقاف، بل هو أقدم منها بكثير، وقد تدرج في مراحل مختلفة إلى أن وصل إلى مرحلة متميزة انتهت بإنشاء الأمانة العامة للأوقاف التي حكمتها رسالة واضحة محددة وغايات إستراتيجية لا تدع أي مجالا للشك في الدور الذي يمكن أن تؤديه خدمة للأهداف الوقفية في تنمية المجتمع.

لقد كان الاهتمام بالتنمية المجتمعية المستدامة وما يزال، أحد أسس تفكير الأمانة العامة للأوقاف، إذ أدت خدمات في مختلف الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية وحتى العلمية والثقافية.

إن التجربة الوقفية الكويتية ممثلة في الأمانة العامة للأوقاف تمكنت من أن تحظى بمواصفات إيجابية تجعلها متميزة في العالم الإسلامي على الرغم من أن هذه التجربة ككل التجارب البشرية، لم تكن لتخلو من بعض الملاحظات التي من الأهمية بمكان يجب مراعاتها بما يثريها ويغنيها في المستقبل.

Abstract:

Waqf is old in Kuwait as the nation itself, as it is one of the manifestations of Islamic identity of the Kuwaiti society, as it did not begin with the emergence of Awqaf Public Foundation, it is the oldest of them much, may be included in the various stages until it reached the stage of distinct ended the establishment of the Secretariat of Awqafruled by a clear and specific message and objectives of the strategy does not let any doubt as to the role that could be played by the service of the endowment goals in the development of society.

I've had interest in sustainable community development and still is one of the foundations of thinking Awqaf General Trust, as led services in various aspects of economic, social, environmental and even cultural and scientific.

The experience Kuwaiti of Awkaf representative of the Secretariat of Awqaf able to receive specifications positive makes it distinct in the Muslim world despite the fact that this experience whole human trials, were not to without some observations that it is important to consider including enriched and sings in the future.

مقدمة:

لقد ابتدأ الوقف في دولة الكويت مع نشأة الدولة نفسها، ومر بمراحل متعددة شمل فيها جوانب مختلفة، وشارك في تحقيقه وتطويره معظم أفراد المجتمع الكويتي، وقد تبلور التفكير الوقفي في دولة الكويت عبر مراحل متتالية إلى أن وصل إلى ضرورة إنشاء مؤسسة وقفية متخصصة في شؤون الوقف ورعايته واستثماره بمختلف الوسائل والطرق المشروعة، وقد تمثل ذلك في الأمانة العامة للأوقاف.

واتخذت هذه المؤسسة لنفسها رسالة واضحة ومحددة، واستراتيجيات وغايات قريبة وبعيدة المدى، تراعي حاجات المجتمع الذي توجد فيه وتأخذ بمتطلبات العصر الحديث، وتفرعت عنها أجهزة متعددة ومتنوعة، تم توزيع الأدوار فيما بينها لتؤدي كل واحدة منها دورا معينا لا تتعارض فيه مع الأجهزة الأخرى والجهات المشابهة لها في الأعمال والأهداف، وقد جرى تحت رعايتها إنشاء صناديق ومشاريع وقفية متعددة، تناولت مختلف جوانب التنمية المجتمعية المستدامة، بوسائل عمل محددة.

من أجل الإحاطة بجوانب الموضوع سيتم تناول المحاور التالية:

أولا: تاريخ الوقف في دولة الكويت؛

ثانيا: رسالة الأمانة العامة للأوقاف وغاياتها الإستراتيجية؛

ثالثا: تقييم دور الأمانة العامة للأوقاف في تحقيق التنمية المجتمعية المستدامة؛

1- تقييم الدور الاقتصادي للأمانة العامة للأوقاف؛

2- تقييم الدور الاجتماعي للأمانة العامة للأوقاف؛

3- تقييم الدور البيئي للأمانة العامة للأوقاف؛

4- تقييم الدور العلمي والثقافي للأمانة العامة للأوقاف؛

أولا: تاريخ الوقف في دولة الكويت

الوقف قديم في دولة الكويت قدم الدولة نفسها، كما أنه أحد مظاهر الهوية الإسلامية للمجتمع الكويتي، إذ كان المحسنون من أهلها يبنون المساجد ويخصصون جزءا من تركاتهم لرعايتها، وكان أول وقف في الدولة هو مسجد ابن بحر، الذي يطلق عليه أيضا مسجد ابن إبراهيم، وقد أسسه إبراهيم البدر سنة 1670 م، وأعاد بناءه عبد الله بن علي البحر سنة 1765 م، ووقفت لصالحه أوقاف عديدة، ولم يقتصر الوقف الخيري في دولة الكويت على المساجد، بل تنوعت مجالاته لتشمل أغراضا أخرى[1]. هذا ويمكن تقسيم تاريخ تطور الوقف في الكويت إلى المراحل التالية[2]:

1- مرحلة الإدارة الأهلية: ارتبطت هذه المرحلة بأول وقف مؤرخ وهو مسجد بن بحر، وامتازت بالإدارة المباشرة للوقف من قبل الواقفين أو من يعينونهم نظارا عليه من خلال حجج وقفية توثّق عند أحد القضاة المعروفين، وكان أبرزهم الشيخ عبد الله العدساني الذي تنسب إليه الحجج الوقفية باسم (العدسانيات)، وكان يتم تلمس أغراض الوقف حسب احتياجات المجتمع والبيئة المحيطة، لذا تنوع الوقف فكان منه بيوت ودكاكين وآبار ونخيل يصرف من ريعها حسب اشتراطات الواقفين على أمور عدة كرعاية المساجد والأضاحي وأسبلة المياه وختم القرآن الكريم وما إلى ذلك.

2- مرحلة الإدارة الحكومية الأولى (1920-1948 م): وتميزت بوجود أجهزة إدارية معاونة أنشئت لأول مرة في دولة الكويت، استجابة للتطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي شهدته الدولة في الفترة نفسها، كما جرى إنشاء دائرة الأوقاف من بين ما تم إنشاؤه من إدارات.

3- مرحلة الإدارة الحكومية الثانية (1949-1962 م): بدأت هذه المرحلة بتعيين الشيخ عبد الله الجابر رئيسا لدائرة الأوقاف وعبد الله العسعوسي مديرا لها، وتم تأسيس مجلس شؤون الأوقاف الأول في جانفي سنة 1949 م، وأعيد تشكيله للمرة الثانية سنة 1951 م، وللمرة الثالثة سنة 1956 م، وللمرة الرابعة سنة 1957 م.

ومن أهم الأعمال التي قام المجلس الأول إصدار إعلان للجمهور يطلب فيه تسليم جميع أوراق الأوقاف الموجودة بحوزتهم، مهما كانت طبيعة الوقف، ذرية كانت أم خيرية أم مساجد، وحصل المجلس على حكم من المحكمة الشرعية بأن تكون دائرة الأوقاف المرجع الأول في أمور الوقف.

كما صدر في 5 أفريل 1951 م المرسوم الأميري الذي يعالج تنظيم عمل دائرة الأوقاف من خلال مشروع قانون يتكون من مواد مستنبطة من مذاهب الأئمة الأربعة مع الإحالة إلى القواعد الشرعية المدونة في المذهب المالكي في أمور الوقف التي لم يرد بشأنها نص، وشملت الأعمال المنوطة بدائرة الأوقاف ما يلي: فحص حجج الوقف وكتبه، استدعاء النظار والتأكد من صلاحيتهم الشرعية، مراقبة حسابات الأوقاف.

4- مرحلة الوزارة (1962-1990 م): أصبحت دائرة الأوقاف العامة تعرف في جانفي سنة 1962 م باسم (وزارة الأوقاف) التي أضيف إليها كلمة (الشؤون الإسلامية) في 25 أكتوبر 1965 م وأصبح اسمها (وزارة

الأوقاف والشؤون الإسلامية)، وتولت مسؤوليات عدة، من بينها مسؤولية الوقف والأمور التي كانت من مهام دائرة الأوقاف.

ومن أجل إعطاء الوقف أهمية ودورا أكبر في الحياة العامة، تم إنشاء قطاع مستقل للأوقاف في الوزارة برئاسة معين برتبة وكيل وزارة مساعد في جويلية سنة 1982 م، لكن لم يكن هذا التوجه ذا فائدة تذكر، إذ كانت قضايا الأوقاف مدرجة كغيرها ضمن قضايا الوزارة الأخرى مما أفقدها التميز والخصوصية المنشودة.

5- مرحلة الوزارة بعد التحرير وإنشاء الأمانة العامة للأوقاف: وبعد دخول العراق الكويت، ظهرت الحاجة إلى تقسيم العمل في الوقف لأجل النهوض به بعد الكارثة التي أصابته وألحقت الضرر به مثل غيره من المؤسسات التي تعرضت للدمار والخراب، فصدر القرار الوزاري رقم 168 لسنة 1992 م الخاص بإعادة تنظيم وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وقد تضمن الدعوة إلى إنشاء قطاع آخر للأوقاف يتولى عملية المحافظة على أموال الوقف واستثمارها وتنميتها، وإنشاء قطاع ثان يختص بالدعوة إلى الوقف وتنفيذ شروط الواقفين من خلال مشروعات وقفية، وتكوين مجلس لتنمية الموارد الوقفية برئاسة معين برتبة وكيل وزارة، ثم صدر القرار الوزاري رقم 255 لسنة 1992 م الخاص بتنظيم جهاز تنمية الموارد الوقفية ليتولى إدارة الأموال الوقفية واستثمارها وتنميتها، تسريعا لعمليات التطوير في مجال الأعمال الوقفية المختلفة، ثم صدر القرار الوزاري رقم 9 لسنة 1993 م المتعلق بإنشاء قطاع مستقل للأوقاف تابع لوزير الأوقاف مباشرة، وتبعه بعد ذلك القرار الوزاري رقم 160 لسنة 1993 م بشأن تعديل بعض الأحكام الواردة في القرار السابق، وأدى تنظيم جهاز الوقف على الوجه المذكور إلى كثير من الإيجابيات، أهمها تحقيق قدر من المرونة التي كان يفتقدها العمل الوقفي، مما جذب عناصر فاعلة للوقف دفعت لتطويره، لكن لم يكن هذا التطوير بمستوى الطموح المنشود نظرا لبقاء ارتباط جهاز الوقف بالوزارة بصورة رئيسية، فكان لابد من إحداث تحول جذري في الوقف وجهازه نحو استقلاليته عن التبعية الإدارية للوزارة ليكتسب المرونة الملائمة لدخول الميدان العملي بكفاءة، وليسترد دوره المؤثر في خدمة المجتمع عبر مشروعات متنوعة تبرز خصائصه المتميزة الهادفة إلى خير الإنسانية جمعاء.

واتجه التفكير أخيرا إلى إنشاء الأمانة العامة للأوقاف التي صدر مرسومها بتاريخ 13 نوفمبر 1993 م تحت رقم 257 باعتبارها تعبيرا عن جزء أصيل وقديم من طبيعة الشخصية الكويتية في حبها لعمل الخير ولو في أوقات الشدة وضنك العيش، إذ كان كل امرئ منهم يوقف ما يستطيع ولو كان زهيدا، فجاء اهتمام الدولة بإحياء سنة الوقف وتجديد دوره في تلبية احتياجات المجتمع عبر هذه المؤسسة التي تم إنشاؤها.

ثانيا: رسالة الأمانة العامة للأوقاف وغاياتها الإستراتيجية

1- رسالة الأمانة العامة للأوقاف: للأمانة العامة للأوقاف رسالة واضحة محددة تسعى لتحقيقها، يدور محورها حول **(ترسيخ الوقف باعتباره صيغة شرعية تنموية فاعلة في البنيان المؤسسي للمجتمع، وتقوية إدارة الموارد الوقفية بما يحقق المقاصد الشرعية للواقفين وينهض بالمجتمع ويعزز التوجه الحضاري الإسلامي المعاصر)**[3].

2- الغايات الإستراتيجية للأمانة العامة للأوقاف: لقد وضعت الأمانة العامة للأوقاف لنفسها ست غايات إستراتيجية، تمثلت فيما يلي[4]:

- رسوخ الوقف باعتباره صيغة نموذجية للإنفاق الخيري وذلك تعميق الاعتقاد بكون الوقف حلا متعدد الأبعاد والغايات، حتى يقوى اللجوء إليه باعتباره صيغة للإنفاق الخيري تؤمله أن يكون رائدا للعمل الخيري؛
- رسوخ الوقف باعتباره إطارا تنظيميا تنمويا فعالا في البنيان المؤسسي للمجتمع وذلك بالتأكيد على مكانة الوقف باعتباره ركنا أساسيا في القطاع الثالث (الخيري التطوعي) ضمن بنيان المجتمع، وتعزيز إسهامه بفعالية في تشكيل السياسات التنموية للدولة، واعتباره صيغة فعالة للإدارة الأهلية لشؤون المجتمع؛
- تحقيق المقاصد الشرعية للواقفين وذلك بالحفاظ على الأصول الموقوفة وإنفاق الريع لتحقيق شروط الواقفين، وتوجيه الأنشطة الوقفية لتحقيق المقاصد الشرعية للوقف؛
- توجيه الريع لتنمية المجتمع ونهضته وذلك بتوظيف صرف الريع لتكملة جهود مؤسسات الدولة والمجتمع والقيام بالأعمال التي تخدم النمو المجتمعي ولا تفي بها الأجهزة الرسمية والشعبية القائمة وذلك عبر مشاريع وصناديق وقفية عديدة تدعمها الأمانة العامة للأوقاف وتمولها المؤسسات الرسمية والأهلية التي تسهم في التنمية المجتمعية؛
- جلب أوقاف جديدة ويسعى هذا الجلب إلى نمو كل من الأصول الموقوفة وشرائح الواقفين وتنوعها، مع تعدد أغراض الوقف وفق متطلبات المجتمع الحالية والمستقبلية، واستحداث صيغ ملائمة لمستجدات العصر؛
- تحقيق الإدارة الكفء والفاعلة للأموال الوقفية وتهدف إلى استثمار الأموال الموقوفة والمحافظة عليها وتنميتها بما يحقق أعلى عائد، مع الالتزام بالضوابط الشرعية وتحقيق الملائمة بين المعايير الربحية والمعايير التنموية في استثمار الأموال الموقوفة، وإدارتها بأقل كلفة ممكنة، وتحديث إستراتيجية استثمار أموال الأوقاف وتطويرها.

ثالثا: تقييم دور الأمانة العامة للأوقاف في تحقيق التنمية المجتمعية المستدامة

لقد كان الاهتمام بالمجتمع المدني وما يزال، أحد أسس تفكير الأمانة العامة للأوقاف، إذ أدت له خدمات في مختلف الجوانب، فدعمت جانبه الاقتصادي بطرق عدة، مثل: رعاية القطاع الحرفي والتقليدي، وتشجيع المنتوج المحلي، وإقامة مشاريع استثمارية على مختلف المستويات محليا وخارجيا، بالإضافة إلى الإسهام في بنوك وشركات استثمارية عديدة.

وتوجهت الأمانة العامة إلى خدمة المجتمع المدني بكافة فئاته وعناصره، بجانبيه الاجتماعي والبيئي، ليكون مجتمعا صحيحا قويا قادرا على القيام بالمهام الحضارية المنوطة به، وتسعى الأمانة على الدوام، إلى تقديم الدعم لمختلف المناطق السكنية وساكنيها على اختلاف فئاتهم وأعمارهم، على اعتبار أن هذه المناطق هي منبع المجتمع المدني الذي يتشكل منه وفيه، ويتأثر به ويؤثر فيه.

كما اهتمت بالجوانب العلمية والفكرية والثقافية للمجتمع المدني بوسائل مختلفة ومتنوعة، مثل نشر الثقافة العلمية والإسلامية والوقفية لدى مختلف فئات المجتمع، سواء أكانوا أطفالا أم طلاب مدارس، أم

طلاب جامعات أم من عموم الشعب، وأسهمت في خدمة التقدم العلمي والتعليمي والفني لصالح الرقي المجتمعي عموما، ورقي المجتمع المدني خصوصا.

1- تقييم الدور الاقتصادي للأمانة العامة للأوقاف

لقد وعت الأمانة العامة للأوقاف أن المجتمع المدني لا يمكنه أن يحقق دوره المنشود في خدمة مجتمعه إلا إذا تمتع بقدرات مالية جيدة ومستقلة في الوقت نفسه، تحميه من الضغوط، فعملت بشتى الوسائل والطرق المشروعة على ترقية المجتمع وتنميته اقتصاديا.

1-1- رعاية القطاع الحرفي والمشاريع الاستثمارية: أولت الأمانة العامة للأوقاف الجانب الاقتصادي أهمية كبرى، فعملت على تنميته واستثماره، دعما للاقتصاد الوطني، وتحقيقا لعائد ربحي تمول به مشاريعها الوقفية، خدمة للمجتمع ورقيه، بل إنها لم تكتف بذلك إذ اهتمت أيضا بالتنمية الاقتصادية للدول العربية والإسلامية، فأنشأت لهذا الغرض **(مشروع المحفظة المالية لتثمير الأصول الوقفية)** الذي يهدف إلى تثمير الأصول الوقفية بفاعلية وكفاءة، في مختلف البلدان العربية والإسلامية، كما شمل نشاط الأمانة العامة للأوقاف مجالات أخرى متعددة، منها ماله علاقة بالقطاع الحرفي، ومنها ماله علاقة بالجانب الاستثماري، على الشكل الآتي:

أ- رعاية القطاع الحرفي: تساند الأمانة العامة للأوقاف القطاع الحرفي والتقليدي في دولة الكويت، دعما لاقتصادها وتراثها الوطني، من خلال مشروع **(رعاية الحرفي الكويتي)** وهو مشروع يسهم في تحقيق أهداف عدة، تتمثل في[5]:

- العمل على إيجاد مناطق ومجمعات حرفية تتوفر فيها خدمات تسهل على الحرفيين العمل والإنتاج؛
- مساعدة الحرفيين على إنشاء ورشاتهم الخاصة، عن طريق إقامة الدورات التأهيلية، والاستشارات المجانية، وتسهيل الإجراءات القانونية، وتقديم القروض الميسرة؛
- القيام بحملات إعلامية تعريفية بالأنشطة الحرفية المختلفة، وتشجيع المواطن على الالتحاق بها، وتوثيق الحرف التقليدية تلفزيونيا؛
- إقامة المعارض والمهرجانات الحرفية للتعريف بالمنتجات الحرفية وتسويقها، إذ تم دعم معارض حرف تقليدية عدة، منها معرض الخزف، ومعرض المنتجات للمسنين كما جرت الموافقة على تأسيس محفظة الحرف الكويتية؛
- تنمية المهارات والقدرات الذاتية للحرفيين لضمان أداء أفضل من خلال إنشاء مدينة حرفية متكاملة البنيان على أحدث التصاميم الهندسية، ومزودة بكافة الخدمات الأساسية؛
- مشروع تشغيل الشباب المجتازين لدورات حرفية متخصصة، في مراكز تنمية المجتمع، كما جرى بالتعاون مع جمعية الرعاية الإسلامية تشغيل مجموعة من الشباب بأنشطة حرفية.

ب- الإسهام في المشاريع الاستثمارية: قامت الأمانة العامة للأوقاف بالعديد من المشاريع الاستثمارية، البعض منها محلي والآخر خارجي، من بينها ما يلي[6]:

- تمويل الشركة الكويتية للاستثمار لشراء صفقة مواد سلع دولية، بالإضافة إلى تمويل مشروع **(إيكويت)**؛

- مشروع (**سوق الزل وساحة الصرافين**) الذي يهدف إلى إعادة إحياء الأسواق القديمة بأسلوب حديث ومتطور، ومستمد من روح التراث الكويتي القديم، بغرض إنعاش المركز التجاري وسط المدينة (العاصمة)؛
- مشروع البرج التجاري (**برج بوابة الجهراء أو برج السلام**) والذي تم اختياره ليكون أول ثمار التعاون الاستثماري المشترك ما بين الأمانة العامة للأوقاف والبنك الإسلامي للتنمية ويقع المشروع وسط مدينة الكويت، ويتكون من عشرين طابقا تحتوي على مكاتب إدارية وسرداب وطابق أرضي وميزانين يحتويان على محلات تجارية؛
- مشروع الواجهة البحرية وهو عبارة عن مشروع ذو طابع تنموي، كما أسهمت الأمانة العامة للأوقاف في تكاليف تطوير الواجهة البحرية بالفحيحيل؛
- قامت إدارة الاستثمار العقاري بالأمانة العامة للأوقاف بشراء مجمع سكني كبير بمنطقة الرقعي، والذي من المنتظر أن يدر عوائد مالية مهمة، كما تم اعتماد خطة تطويرية لأربعين عقارا وقفيا؛
- تمويل استكمال بناء مركز الحمراء التجاري بمدينة بيروت الذي تعود ملكيته لمديرية الأوقاف الإسلامية اللبنانية؛
- الإسهام في إعادة تعمير عقارات في المملكة المتحدة؛
- الإسهام في مشروع إنشاء برج تجاري على قطعة الأرض المملوكة للمركز الإسلامي بولاية نيويورك الأمريكية، بالإضافة إلى دخول الأمانة العامة للأوقاف كشريك في هذا المركز؛
- المساهمة في مشروع صناعة القوارب الرياضية التابع لمجموعة (برسبشن داجر المتحدة).

1-2- الإسهام في البنوك والشركات الاستثمارية ودعم المنتج المحلي: إتماما للدور الاقتصادي الذي تؤديه الأمانة العامة للأوقاف، فقد أسهمت في بنوك وشركات استثمارية عديدة (سواد أكانت محلية أم إقليمية أم دولية)، بالإضافة إلى المساهمة في دعم تسويق المنتجات المحلية.

أ- الإسهام في البنوك والشركات الاستثمارية: تحقق بواسطة أعمال مست كلا من البنوك والشركات الاستثمارية منها[7]:

- الإسهام في (**بنك الاستثمار الإسلامي الأول**) بمملكة البحرين، الذي تنصب نشاطاته الرئيسية على تقديم الخدمات، وكافة الأعمال المصرفية، بما لا يخالف الأحكام الشرعية؛
- الإسهام في (**بنك المستثمرون**) بمملكة البحرين، الذي يعمل على تقديم الخدمات والأعمال المصرفية؛
- الإسهام في (**بنك الميزان**) بباكستان، وهو بنك استثماري إسلامي يقدم منتجات استثمارية في قطاعات عدة؛
- تمت الموافقة على الاكتتاب في زيادة رأسمال بنك بنغلادش الإسلامي؛
- الإسهام في شركة اللؤلؤة الاستثمارية العقارية البحرينية، عبر شراء حصة في محفظة أسهمها؛
- الإسهام في شركة التأمين الإسلامية البحرينية؛
- الإسهام في الشركة الكويتية اللبنانية للاستثمار العقاري؛
- المساهمة في بيت الاستثمار الخليجي؛
- المساهمة في شركة المال الإسلامية؛

- المساهمة في شركة الاستثمار البشري للتدريب والاستشارات؛
- المساهمة في دار الصفوة للطباعة والنشر والتوزيع (شركة مساهمة مصرية).

ب- دعم المنتج المحلي: وذلك رغبة في تطويق المنافسة الخارجية، حيث قامت ببعض الأعمال المفيدة منها[8]:

- الإسهام في الشركة الكويتية للتسويق، والتي تهدف لتسويق المنتجات الوطنية في السوق المحلي، وفتح الأسواق الخارجية لتصديرها؛
- ورد في المادة (21) من لائحة العقود للأمانة العامة للأوقاف تشجيعا للمنتج المحلي: "**يجوز للجنة العقود بالأمانة العامة للأوقاف عند دراسة مناقصات العقود أن تعطى الأولوية لأقل سعر عطاء مقدم من منتجات محلية، إذا كان متفقا مع متطلبات وثائق المناقصة، بشرط أن لا يزيد سعره عن أقل العطاءات من منتجات مماثلة مستوردة من الخارج بنسبة 10 % من سعر العطاء**".

والملاحظ على أعمال الأمانة العامة للأوقاف في المجال الاقتصادي تلك الوفرة في الأنشطة والمشاريع، لكن الملاحظ هو عدم متابعة العديد منها على الرغم من أهميتها.

2- تقييم الدور الاجتماعي للأمانة العامة للأوقاف

يمثل المجتمع بالنسبة إلى التنمية محضنا تنشأ فيه وتترعرع ومن ثم فإذا كان المجتمع قويا ومتماسكا وناضجا ومتطورا تكون التنمية مثله في القوة والتماسك والعكس صحيح فالعلاقة طردية وتفاعلية بين المجتمع والتنمية، كل منهما يؤثر في الآخر ويتأثر به.

2-1- رعاية مختلف فئات المجتمع: تقدم الأمانة العامة للأوقاف خدمات اجتماعية لمختلف فئات المجتمع، أطفالا وشبابا وأسرا، وذلك من أجل رعايتهم والرقي بأحوالهم، ويمكن رصد تلك الخدمات في:

أ- رعاية الأطفال: ترعى الأمانة العامة للأوقاف الأطفال وتهتم بهم عبر وسائل عدة منها[9]:

- طباعة كتب وكتيبات ودراسات تهتم بالأطفال منها: **(كتاب واقع ثقافة الطفل)** وكتيب عن **(التبول اللاإرادي)** ودراسة حول واقع مجلات الأطفال مقارنة بالمجلات الأجنبية ومشروع مجلات رعاية الطفولة؛
- المشاركة في فعاليات اللجنة التحضيرية ليوم الطفل العربي والذي جرى فيه توزيع قمصان على الأطفال المشاركين، تحمل شعار المناسبة **(حق الطفل في الحماية من التلوث البيئي)؛**
- إقامة حلقة نقاشية حول **(الطفولة في الكويت)** وتخصيص عام للطفولة يتم فيه تنفيذ برامج ومشاريع عملية تلبي حاجات الأطفال؛
- دعم عدد من رياض الأطفال، وتخصيص إحدى الحدائق العامة لإنشاء حضانة للأطفال، كما جرى دعم مشروع إنشاء روضة وحضانة أطفال ملحقتين بالسجن المركزي.

ب- رعاية الشباب: عملت الأمانة العامة للأوقاف على رعاية الشباب من خلال مجموعة من الوسائل، منها[10]:

- إنشاء ملاعب وساحات شعبية للشباب مع الجهات المختصة؛
- دعم مشروع دوري كرة القدم في مدارس وزارة التربية؛
- تقديم دعم مالي لأنشطة بعض المراكز الشبابية، ودعم ورشة فنية في **(إدارة رعاية الأحداث)** والإسهام في إنشاء قاعة تدرب لمركز شباب جمعية الإصلاح الاجتماعي؛

- الإسهام في طباعة كتب مهتمة بشؤون الشباب مثل: كتاب **(الآثار السلبية لبرامج الستالايت على سلوك الأبناء)**؛

- تنفيذ مشروع إنشاء المدينة الكشفية والمعسكر الكشفي، بالإضافة إلى الاشتراك في فعاليات بعض المعسكرات الكشفية السنوية كالمعسكر السنوي للمرشدات وتنظيم أوجه التعاون مع جمعية الكشافة الكويتية.

ج- رعاية الأسرة: اهتمت الأمانة العامة للأوقاف بالأسرة بشكل كبير، لكونها المحضن الذي ينشأ فيه مختلف أفراد المجتمع، فعملت على رعايتها عبر مشاريع متنوعة ومبتكرة ومن الأعمال العديدة التي أنجزتها في هذا الصدد[11]:

- طباعة مجموعة من الإصدارات التي تتحدث عن الأسرة، مثل: (مهارات أساسية في تربية الأبناء) الموجه أساسا إلى أولياء الأمور لإمدادهم بالمهارات اللازمة لبناء شخصية أبنائهم ليكونوا مؤهلين لأداء واجبهم نحو أسرهم ووطنهم؛

- تقديم دعم مالي إلى مركز نظم المعلومات بوزارة العدل، لإعانته على إجراء دراسات ميدانية حول أسباب الطلاق؛

- إعداد دورات تدريبية عن الأسرة وكيفية علاج مشكلات المراهقين، والإسهام في تقديم الحلول لمشاكل المطلقات ورعاية الأطفال، كما أنجزت دورة تدريبية تحت عنوان **(الورشة المهنية الأولى لمشاريع الأسر المنتجة)**، بهدف تهيئة عدد من القيادات العاملة في الميدان الأسري للقيام بمشاريع الأسر المنتجة وفقا للقواعد العلمية والعملية؛

- مشروع البرامج التأهيلية لأسر القصر الذي يهتم بمساعدة الأسر التي يتعرض أفرادها إلى مشكلات اجتماعية وتربوية نتيجة للغياب المفاجئ لرب الأسرة، إما بسبب الوفاة أو الإيداع في السجن أو غير ذلك، وتمت من خلاله صياغة برامج تأهيلية متكاملة لجميع أفراد الشريحة المستهدفة، بالاستعانة بمؤسسات الدولة المختلفة؛

- مشروع بيت السعادة الوقفي الذي يرمي إلى وقاية المتزوجين حديثا من التعرض إلى عوامل التفكك الأسري الذي يؤدي إلى الطلاق، وما ينتج عنه من مشاكل؛

- مشروع الخط الاجتماعي الساخن الذي يرمي إلى المساعدة على حل الخلافات الأسرية عبر الهاتف، حفظا للسرية ومنعا للإحراج، من خلال مجموعة من الأخصائيين في المجال الأسري الذين يقدمون خدمات استشارية في مختلف المشكلات الاجتماعية والتربوية والنفسية التي يتعرض لها أفراد الأسرة؛

- الاهتمام بأسر الواقفين وذرياتهم وأقاربهم، بتقديم مساعدات مقطوعة أو شهرية أو دورية للمحتاجين منهم، كل ثلاثة أو ستة أشهر أو سنة، اعترافا بفضل الواقفين وتقديرا لصنيعهم.

2-2- رعاية عموم المجتمع والمناطق السكنية: تسهم الأمانة العامة للأوقاف في تقديم خدمات عامة للمجتمع وفئاته ومناطقه السكنية، عبر مجموعة من الوسائل، يمكن التعرف على بعضها من خلال الآتي:

أ- إعداد دراسات وندوات مجتمعية: دعمت الأمانة العامة للأوقاف عددا من الدراسات والإحصائيات الخاصة بمشاريع تخدم المجتمع، كما أقامت ندوات عدة تتعلق بتنمية المجتمع، هذه بعضها[12]:

- إعداد عدد من الدراسات الميدانية عن المجتمع، مثل: الدواسة التي جرت حول مؤسسات وهيئات العمل الاجتماعي في دولة الكويت، الحكومية منها والأهلية؛

- إعداد إحصائيات عن سكان المناطق السكنية في كل محافظة، وكثافة توزيعهم السكاني، وفئاتهم العمرية، وحالتهم الاجتماعية وما إلى ذلك، للاستفادة منها عند وسم وتنفيذ السياسات العامة للمشروعات التنموية؛

- إعداد دراسات تفصيلية لعدد من المشروعات التي تتوافق في أهدافها مع متطلبات المناطق السكنية المختلفة في دولة الكويت، مثل: مشروع رعاية المرافق العامة، ومشروع التوعية الاجتماعية، وغيرها؛

- إنتاج أفلام وثائقية إعلامية مجتمعية، مثل الفيلم الذي حمل عنوان **(التنمية المجتمعية إرادة وبناء)**؛

- دعم مواسم ثقافية وأفلام توعوية مجتمعية عديدة، مثل: الموسم الثقافي الذي كان تحت عنوان **(العنف ومنحنى الخطر)**، وإنتاج فيلم توعوي ثقافي توجيهي يتعلق برعاية الفئات الخاصة من كبار السن وغير معروفي الوالدين والمعاقين وغيرهم ممن تشرف عليهم إدارة التوعية والإرشاد بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

ب- دعم مشروعات اجتماعية خدمية: ساندت الأمانة العامة للأوقاف مشروعات عديدة تخدم المجتمع ومناطقه السكنية، منها[13]:

- عقد اجتماع موسع مع الإدارة العامة للإطفاء، بهدف بحث أوجه التعاون الممكنة في مجال الخدمة المجتمعية، واجتماع آخر مع مسؤولي إحدى المستوصفات، بغرض بحث خطوات تنفيذ مشروع بناء سور حوله؛

- إعداد نصب تذكاري في إحدى المرافق الهامة في إحدى المحافظات، بغرض إضفاء منظر جمالي عليها؛

- توقيع بروتوكول تعاون مع الهيئة العامة للشباب والرياضة لإنشاء الفرق الكشفية التابعة للتنمية المجتمعية؛

- إنشاء وقف الكويت للدراسات الإسلامية التنموية **(وقف نهوض)** بغرض الإسهام في ترشيد حركة نمو المجتمع وتطوره في إطار إسلامي معاصر، عبر دعم كافة ألوان النشاط العلمي المحققة للغرض؛

- مشروع الكسوة، إذ تقوم الأمانة العامة للأوقاف بالصرف على الكسوة، من باب سد فاقة الأسر المحتاجة؛

- مشروع الإطعام وهو مشروع خيري لتوفير المواد الغذائية إلى الأسر والأفراد المحتاجين داخل دولة الكويت.

2-3- تقديم خدمات صحية لمختلف فئات المجتمع: تعمل الأمانة العامة للأوقاف على تقديم الخدمات الصحية والدعم اللازم لمختلف أفراد المجتمع، نذكر بعض ذلك كالآتي:

أ- تقديم خدمات صحية لبعض الفئات الخاصة: رعت الأمانة العامة للأوقاف بعض الفئات عبر وسائل أبرزها[14]:

- دعم وإصدار الدراسات والأبحاث الخاصة بالإعاقة، مثل تلك الدراسة التي بعنوان **(مبنى بدون حواجز)**، بالإضافة إلى إصدار أعداد من رياض السائلين في أحوال المعاقين وإعلانات توعوية لصالح المعاقين؛

- طباعة قصة **(إصرار)** التي تلقي الضوء على الدور الذي يمكن أن يقدمه المعاق في بناء المجتمع، وتمويل إنتاج فيلم **(الإرادة)** الذي يحكي واقع الشباب المعاق وإمكانياتهم في بناء مجتمعهم والدفاع عنه؛
- تنظيم منتدى المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة؛
- مشروع البرنامج العلاجي الصباحي، الذي يرمي إلى تعليم الأطفال الذين يعانون صعوبة في التعلم بالإضافة إلى إجراء دورات تدريبية للعاملين في المشروع، بغرض رفع كفاءتهم في التعامل مع هذا النوع من الأطفال؛
- مشروع التدخل المبكر الذي يهدف إلى توفير مجموعة من المشرفات وتدريبهن على القيام بزيارات للمعاقين في منازلهم، وتعليم ذويهم كيفية رعايتهم، والذي تحول فيما بعد إلى مركز التدخل المبكر؛
- مشروع **(مركز الرعاية المتنقلة للمسنين)** الذي يوفر جهازا فنيا متخصصا يقدم كافة الخدمات والبرامج والأنشطة الخاصة بكبار السن في منازلهم الطبيعية بين أسرهم وأبنائهم، مما سيدعم تحسن حالتهم النفسية.

ب- تقديم الخدمات الصحية لعموم المجتمع: تقوم الأمانة العامة للأوقاف بتقديم خدمات متنوعة لعموم أفراد المجتمع في المجال الصحي، وهي خدمات عديدة ومتنوعة، منها[15]:

- دعم إنشاء الوحدة المتنقلة للتوعية بأمراض القلب والشرايين، بالتعاون مع جمعية القلب الكويتية وهي توفر الفحص الطبي الدوري لعموم أفراد المجتمع؛
- دعم مشروع إنشاء وحدة لأمراض الشرايين التاجية بمستشفى الغروانية؛
- دعم تجهيز ورشة الأطراف الصناعية بوزارة الصحة؛
- تنظيم رحلة الأماني المخصصة للأشخاص الذين لا يرجى شفاؤهم، بغرض إدخال البهجة في قلوبهم (بالخصوص الأطفال منهم)، وعلاج الجانب النفسي لديهم، ورفع معنوياتهم؛
- دعم العديد من الجهات والمؤسسات الطبية العمومية بأجهزة ومعدات طبية، بغرض مساعدتها على تقديم خدماتها مجانا أو بأسعار رمزية، مثل أجهزة لتفتيت الحصى، ومواد طبية للتعليم والتدريب، وأجهزة لرفع المرضى وتدريبهم، وأجهزة لفحص الدم، وأجهزة حديثة لخلع الأسنان ولقياس الربو ولقياس الحرارة، وغيرها؛
- مشروع إنشاء الجناح المائي بمستشفى الطب الطبيعي؛
- تنفيذ مشروع النداء الرقمي لإحدى المستوصفات الذي يهدف إلى تطوير الخدمة الصحية وتنظيم عملية دخول وإحصاء المراجعين؛
- دعم مشروع تأهيل المدمنين الذي يعتبر من المشاريع الأولى في العالم التي تتولى تأهيل المحكومين لقضايا تعاطي المخدرات، ويهدف إلى إعادة توجيههم ومعالجتهم جسديا ونفسيا واجتماعيا، ليعودوا للمجتمع كعناصر سوية.

والملاحظ على أعمال الأمانة العامة للأوقاف في المجال الاجتماعي تلك الوفرة في الأنشطة والمشاريع، لكن الملاحظ هو عدم متابعة العديد منها على الرغم من أهميتها.

3- تقييم الدور البيئي للأمانة العامة للأوقاف

استوعبت الأمانة العامة للأوقاف خطورة إتلاف البيئة وتلويثها، واقتنعت بوجوب العمل على تنمية البيئة والمحافظة عليها، لما في ذلك من فوائد تمس الحياة الفردية والجماعية للمجتمعات، فعملت على نشر الثقافة البيئية بين الجمهور، وقدمت خدمات بيئية متنوعة على الشكل الآتي:

3-1- نشر الثقافة البيئية: تقوم الأمانة العامة للأوقاف بنشر الثقافة البيئية بين عموم الجمهور بأساليب عدة، منها[16]:

- الإسهام في برامج التوعية البيئية المتنوعة، مثل دعم عملية فرز النفايات من المنازل في بعض المناطق السكنية في الدولة، وقد جرى فيها توزيع العديد من الملصقات والمطويات، هذا بالإضافة إلى إعداد حملات ورسائل توعية بيئية عامة عديدة، كما تمت إقامة دورات تدريبية بيئية متخصصة عدة، منها دورات حول تلوث الماء والهواء؛

- مشروع تأليف كتب بيئية، وهو على شكل مسابقة يتم فيها تقييم مجموعة من المؤلفات البيئية لعدد من المؤلفين؛

- إنتاج عدد من الإصدارات والدراسات التي تتحدث عن البيئة، مثل **(كتاب الإرهاب البيئي... مدخل لدراسة الآثار السلبية الناتجة عن إحراق آبار النفط الكويتية)**، وكتاب **(الحشرات في القرآن والسنة والفلكلور الشعبي الكويتي)** وكتاب **(التربية البيئية للمرحلة المتوسطة)** هذا بالإضافة إلى دعم تنفيذ دراسة قياس الوعي البيئي للمواطنين؛

- جائزة المحافظة على البيئة التي تهدف إلى تنشيط البحث العلمي حول القضايا والعوامل المؤثرة في البيئة وأعمال الرصد البيئي، وتنقسم إلى نوعين أحدهما جائزة التصميم البيئي التي تمنح للجهة التي تصمم مشروعا يراعي مختلف جوانب البيئة ويحافظ عليها، وثانيهما جائزة الشخصية البيئية التي تمنح للشخص الذي ينجز عملا بيئيا متميزا؛

- إقامة العديد من المسابقات البيئية، مثل مسابقة **(لنجعل الكويت بيئة نظيفة للجميع)**، والمسابقة البيئية لطلبة وطالبات المراحل الدراسية، والمسابقة البيئية التي جرت تحت عنوان **(التنمية والبيئة)**؛

- الإسهام في مجموعة من المعارض البيئية، مثل المعارض الخاصة بالحياة الفطرية في الدولة، وغير ذلك؛

- الإسهام في مهرجانات بيئية عدة، مثل المهرجان البيئي الأول لثانوية العدساني الذي شاركت فيه حدائق منزلية متعددة، وغير ذلك من الأعمال المتعلقة بالبيئة؛

- المشاركة والدعم لندوات ومؤتمرات بيئية عدة، مثل ندوة **(تأهيل البيئة)** وندوة **(أهمية دور المحميات في المحافظة على الحياة الفطرية في دولة الكويت)** والمؤتمر الدولي حول **(الآثار السلبية البعيدة المدى عن حرب الخليج على البيئة)** بالإضافة إلى مجموعة من الحلقات النقاشية البيئية التي شملت مواضيع متعددة عن دور القطاع الخاص والإعلام والتربويين والمؤسسات التربوية في دعم القضايا البيئية؛

- الإسهام في تنظيم رحلات بيئية عدة، منها الرحلة البيئية التي أشرف عليها النادي العلمي الكويتي إلى جزيرة أم المرادم، وجرى فيها وضع حاويات لجمع القمامة بغرض المحافظة على نظافتها، وزيارة إلى جزيرة عوهة والقيام بعملية مسح بحري لشعبها المرجانية؛

- دعم المشاريع البيئية لفريق الغوص الكويتي في النادي العلمي الكويتي؛
- مشروع الأفلام البيئية إذ دعمت إنتاج ثلاثة أفلام بيئية، أحدها فيلم **(في أثر خفاف الإبل)**، بالإضافة إلى رسائل تلفزيونية بيئية قصيرة لا تتجاوز مدة الواحدة منها دقيقة واحدة.

3-2- تقديم خدمات بيئية: قامت الأمانة العامة للأوقاف بخدمات ومشاريع بيئية متنوعة، من أجل التحسيس بأهمية البيئة، وقد تنوعت تلك الخدمات والمشاريع تنوعا ملحوظا، غير أن أهمها يتمثل في[17]:
- مشروع إنشاء الحدائق النباتية الذي يهدف إلى استفادة الجمهور من هذه الحدائق من الناحيتين العملية والترفيهية، وإضفاء منظر جمالي وحضاري على البلد، والتعريف بنباتاتها المختلفة؛
- مشروع شجرة لكل طالب الذي يرمي إلى توعية الطلاب بأهمية المحافظة على البيئة، واستغلال إمكاناتهم المتاحة في تنميتها والمحافظة عليها، وإظهار المدرسة بمظهر حضاري جميل؛
- مشروع تدوير النفايات الخطرة الذي يتحقق إما بتدوير هذه النفايات وإعادة تصنيعها على قدر المستطاع، بما يتضمنه من جوانب اقتصادية وفنية وبيئية، لأن حرق هذه النفايات يسبب تلوث الهواء، أو بإنشاء محرقة للتخلص من هذه النفايات، بالتعاون مع مجموعة من الهيئات والجمعيات والمؤسسات المتخصصة؛
- الإسهام في عدد من الشركات التي تخدم البيئة، مثل الشركة الكويتية للخدمات البيئية التي تعد من أوائل الشركات العاملة في المجال البيئي داخل النطاق الإقليمي، وتعنى بأعمال الخدمات البيئية ومكافحة التلوث؛
- دعم الأطر الوطنية في مجال خدمة البيئة، وتدريبها تدريبا يجعلها قادرة على رعاية البيئة والتدخل من أجل المحافظة عليها.

والملاحظ على أعمال الأمانة العامة للأوقاف في المجال البيئي كثرة وتنوع الأنشطة والمشاريع، لكن ما قد يؤخذ عليها هو عدم استمرارية عدد من مشاريعها الهامة كمشروع شجرة لكل طالب، وكذلك قلة تنظيم المنتديات والمؤتمرات وضعف المشاركة فيها في السنوات اللاحقة، والملاحظ أنه ابتداء من سنة 2001 م لم يشهد المجال البيئي مشاريع جديدة من قبل الأمانة العامة للأوقاف، وإنما فقط متابعة لبعض المشاريع السابقة.

4- تقييم الدور العلمي والثقافي للأمانة العامة للأوقاف

لا غنى للمجتمع المدني عن العلم والفكر والثقافة، بل يمكن استخلاص معادلة جوهرية وهي أن وجود المجتمع المدني ونموه مشروط بوجود العلم والفكر والثقافة، ولهذه الاعتبارات رأت الأمانة العامة للأوقاف ضرورة العمل على الرقي بالعلم والفكر والثقافة في مختلف الفروع، وقد أنجزت لهذا الغرض الحضاري خططا وبرامج ومشاريع متنوعة.

4-1- خدمة الثقافة الإسلامية: تسعى الأمانة العامة للأوقاف إلى تنمية الثقافة الإسلامية ورعاية المهتمين والباحثين في مختلف فروعها وأقسامها، وقد سطرت لهذه الأهداف وسائل عديدة، منها:

أ- رعاية كتب التراث والثقافة الإسلامية ودارسها: تعمل الأمانة العامة للأوقاف على رعاية كتب التراث والثقافة الإسلامية ودارسها عبر عدة أمور، منها[18]:

- طباعة عدد من المخطوطات، مثل مخطوطة **(مشيخة فخر الدين بن البخاري)** تخريج: جمال الدين أحمد بن محمد الظاهري، ومخطوطة **(الزهور المقتطفة في تاريخ مكة المشرفة)** لتقي الدين محمد بن أحمد الفاسي، ومخطوطة **(موطأ الإمام مالك)** التي نسخت في جزيرة فيلكا سنة 1094 هـ/1682 م؛
- دراسة مشروع ترميم مخطوطات المجلس الوطني التي بلغت حوالي أربعمائة مخطوطة أصابها التلف، وبحث سبل إحياء مكتبة المخطوطات؛
- طباعة بعض الكتيبات الدينية مثل كتيب **(الرسول وفضل شهر رمضان)**؛
- إعداد مشروع توثيق تاريخ التعليم الديني في دولة الكويت الذي يحتوي على مراحل تطور التعليم الديني بالدولة، والسيرة الذاتية للذين قاموا فيه بالإسهام التربوي والإداري؛
- توقيع اتفاقيات تعاون ومذكرات تفاهم مع عدد من المنظمات والهيئات خدمة للثقافة الإسلامية، مثل اتفاقية التعاون الموقعة مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو) واتفاقية التعاون مع جامعة الأزهر ومذكرة التفاهم مع البنك الإسلامي للتنمية بهدف تنشيط البحوث والدراسات الإسلامية.

ب- نشر الثقافة الإسلامية جماهيريا: أسهمت الأمانة العامة للأوقاف في نشر الثقافة الإسلامية لعموم الجماهير عبر عدة وسائل، منها[19]:
- تنظيم مهرجان كاظمة للتراث الإسلامي (الأول والثاني)؛
- إصدار أفلام ثقافية مرئية، بعضها يتحدث عن السيوف الإسلامية ومكانتها عبر التاريخ، والتي من ضمنها السيوف الإسلامية المشهورة كسيف النبي وسيوف خلفائه الراشدين؛
- مشروع قاعدة البيانات الفقهية على الحاسب الآلي الذي يتم بموجبه استخدام الحاسبات الآلية للإحاطة بأمهات الكتب الفقهية الأساسية في المذاهب الفقهية المختلفة؛
- الإسهام في شركات تخدم الفقه الإسلامي، مثل شركة البرامج الإسلامية التي ترمي إلى إنتاج وتسويق البرامج الآلية الهادفة إلى نشر الوعي التثقيفي في الأمور الفقهية؛
- دراسة مشروع بناء مركز ثقافي إسلامي، يضم مسجدا جامعا، ومركزا للسنة النبوية الشريفة، وقاعة مؤتمرات، ومكتبة إسلامية متكاملة؛
- إصدار كتاب **(تربية المسلم في عالم معاصر)** وكتيبان يحملان العنوان نفسه وهو **(موجز أحكام الوقف)**.

4-2- خدمة التقدم العلمي والتعليمي والفنون المشروعة ونشر الثقافة العلمية: تسعى الأمانة العامة للأوقاف إلى بث الفكر والثقافة العلمية السليمة لدى مختلف فئات المجتمع وطوائفه.

أ- خدمة التقدم العلمي والتعليمي ونشر الثقافة العلمية لدى الأطفال وأولياء أمورهم: أسهمت الأمانة العامة للأوقاف في تحقيق هذا الأمر من خلال مجموعة وسائل، أبرزها[20]:
- دعم دورة العلوم التطبيقية للأطفال؛
- العمل على إنشاء معسكر العلماء الصغار؛

- إنشاء مركز الطفل الثقافي أو السندباد الثقافي، والاستفادة من التجارب الأخرى في هذا الميدان، عبر الزيارات الميدانية لعدد من المراكز والمؤسسات التي تهتم بالطفل، والاطلاع على تجربتها، مثل مركز سلمان الثقافي للأطفال؛

- تنظيم حملة إعلانية للحث على القراءة، هدفت إلى غرس حب القراءة في نفوس الأطفال، وإبراز قيمة الكتاب باعتباره مصدرا رئيسيا للمعرفة، واحتوت الحملة على فعاليات عديدة، مثل وسائل إعلانية موجهة لأولياء الأمور في كيفية تنمية عادة القراءة لدى أبنائهم عن طريق الإعلان في الصحف وإعلانات الشوارع والإعلان التلفزيوني؛

- رعاية كتاب الطفل وأدبائه إذ تم تكريم الكاتبة أمل الغانم بمناسبة فوز كتابها للأطفال **(صديقي الذي يحبني كثيرا)** بصفته أفضل كتاب للطفل في معرض الشارقة الدولي للكتاب.

- تجهيز ورشة لاستقبال الأطفال في مهرجان كاظمة الثاني للتراث الإسلامي ليقضوا أوقاتا ممتعة في قراءة القصص المفيدة.

ب- خدمة التقدم العلمي والتعليمي ونشر الثقافة العلمية لدى طلاب المدارس: تعمل الأمانة العامة للأوقاف على بث الثقافة العلمية لدى النشء وطلاب المراحل الدراسية، عبر مجموعة من الوسائل، أبرزها[21]:

- توقيع بروتوكول تعاون مع اللجنة الوطنية لدعم التعليم، وذلك بغرض تنشيط الفعاليات الأهلية، ودعم عمليات تطوير النظام التربوي بالمال والجهد والخبرة في مختلف جوانبه ومجالاته، ضمن السياسات والخطط المعتمدة؛

- الإسهام في شركات تخدم التعليم، مثل شركة الخدمات التعليمية، وشركة التعليم المتميز التي تعنى بإنشاء المؤسسات التعليمية وإدارتها؛

- مشروع مكتبة الفصل الدراسي إذ يجري العمل على توفير مجموعة من قصص الأطفال التعليمية والترفيهية والشرعية، بغرض إنشاء مكتبة في كل فصل دراسي، تعين الطلاب والطالبات على ممارسة عادة القراءة والمطالعة؛

- رعاية المنتدى الحواري الأول للفتيان والفتيات من طلبة الثانوية العامة الذي عقد تحت شعار **(ثقافتي طريق ريادتي)** وتم فيه تناول أوراق عمل متنوعة من إعداد الطلبة حول الأسرة والنظام التعليمي وغيرها من الموضوعات؛

- الشروع في تنفيذ مشروع رعاية الطالب المتفوق في دولة الكويت، وإعداد مشروع تكريم الحائزين على الرتب الأولى في الثانوية العامة بدولة الكويت.

ج- خدمة التقدم العلمي والتعليمي ونشر الثقافة العلمية لدى الباحثين وطلاب الدراسات العليا: تسعى الأمانة العامة للأوقاف إلى تحقيق هذا الأمر بوسائل عدة، تجليها النقاط الآتية[22]:

- مشروع دار الثقافة المعرفية والكتاب الذي يتمثل في إنشاء دار تتوفر فيها أحدث المستجدات العلمية في مجال التعلم الذاتي ونقل المعرفة والمعلومات المقروءة والمسموعة عبر الحاسب الآلي، مما سيوسع آفاق البحث والاطلاع والتعلم الذاتي أمام الباحثين والمتعلمين، كما يوفر هذا المشروع برامج ودورات تدريبية في

أساليب التفكير الإبداعي ووسائل البحث العلمي الصحيح، ويمنح دور نشر الكتب فرصة عرض وتسويق أحدث ما لديها من كتب ومقتنيات؛

- التعاون مع المؤسسات الأكاديمية التعليمية في مجال الأبحاث، مثل جامعة الكويت التي ستقوم بموجب هذا التعاون بإعداد مشروع كتاب عن تاريخ العمل الخيري في دولة الكويت؛

- تقديم المنح للطلبة المتفوقين في بعض الكليات، مثل كلية العلوم بجامعة الكويت، بالإضافة إلى دعم إصدار بعض المطبوعات لصالح أنشطة بعض الكليات، كما جرى مساندة الدورات التدريبية لطلاب المرحلة الجامعية، ودعم الطلبة الكويتيين المتفوقين الدارسين في الولايات المتحدة الأمريكية؛

- مشروع رعاية طلبة البعوث، وهم الوافدون إلى دولة الكويت للدراسة؛

- توقيع معاهدات تعاون مع بعض الجامعات، مثل المعاهدة التي وقعت مع جامعة الأزهر، وقد تضمنت ثلاث اتفاقيات تنفيذية، هي برنامج رعاية الطلبة المصريين المتفوقين الدارسين بجامعة الأزهر، ومسابقة البحوث العلمية للطلبة المصريين في الجامعة، وبرنامج بعثات للطلبة الكويتيين في بعثات دراسية لدى الجامعة.

د- خدمة التقدم العلمي والتعليمي ونشر الثقافة العلمية لدى عموم الجمهور: قامت الأمانة العامة للأوقاف بإنجاز جهود كثيرة لتمكين هذه القضية لدى عامة الجمهور، بوسائل وأساليب متنوعة، أهمها [23]:

- دعم المكتبات العامة، وإجراء دراسة مسحية عن واقعها واحتياجاتها التطويرية، وإقامة برامج مشتركة جاذبة للجمهور، بالتعاون مع إدارة المكتبات العامة بوزارة التربية التي ستتسلم بعض إصدارات الأمانة العامة للأوقاف لتكون متوفرة في كافة مكتباتها؛

- تمويل بعض الدورات التدريبية ودعمها بالتعاون مع بعض الهيئات والمؤسسات، منها دورة علوم الحاسب الآلي لمسؤولي مراكز الشباب، والدورة التدريبية الصيفية العشرون لمعهد الأبحاث، ودورة تدريبية في الحاسب الآلي لموظفي مركز العلوم والثقافة، ودورات في علوم تربية النحل لأعضاء مراكز الشباب؛

- إنجاز دراسة لتقييم النادي العلمي وتطويره، وتقديم دعم مالي لتجهيز المدينة العلمية في النادي؛

- إقامة العديد من المسابقات الثقافية العلمية ودعمها، مثل تنظيم مسابقة لأفضل جهاز علمي مبتكر تحت مسمى **(جائزة الصندوق الوقفي للتنمية العلمية في مجال الأجهزة والتطبيقات العلمية)**، ومسابقة الحقائب التعليمية ومسابقة قبة النجوم ومسابقة حدائق الحيوان ومسابقة المتحف العلمي؛

- المشاركة في معارض علمية دولية، مثل المعرض العلمي العالمي السادس الذي عقد في بريتوريا وشاركت فيه الأمانة العامة للأوقاف بخمسة شباب متميزين، منهم ثلاثة من الفائزين بمسابقة الصندوق الوقفي للتنمية العلمية في مجال الأجهزة والتطبيقات العلمية؛

- استضافة وفود علمية، مثل وفد جامعة ناتال العلمي من جنوب إفريقيا سنة 1997 م، بغرض تقديم عروض علمية في مجال الطاقة لطلبة المدارس والنادي العلمي ومراكز الشباب، في إطار السعي لتطوير الأنشطة العلمية وتبسيطها لدى الشباب والناشئة.

ه- خدمة الفنون المشروعة: عملت الأمانة العامة للأوقاف على دعم مجموعة من الفنون الأدبية والجمالية المشروعة مثل الشعر والأناشيد والخط العربي والزخرفة الإسلامية والعمارة الإسلامية والإنتاج التلفزيوني، كما يلي[24]:

- إقامة مسابقة للشعر العربي للطلبة الكويتيين الدارسين في الولايات المتحدة الأمريكية، ضمن فعاليات المؤتمر السادس عشر للاتحاد الوطني لطلبة الكويت، والإشراف عليها وتقييم قصائدها وتوزيع الجوائز على الفائزين؛
- إنتاج آلاف النسخ من شريطين من روائع الشعر العربي، وزعا مجانا على الجمهور وطلبة المدارس، تشجيعا للأجيال الصاعدة على سماع الشعر الأصيل وتيسير سبل حفظه؛
- تنظيم مجموعة من الأمسيات الشعرية، منها الأمسية الشعرية التي أقيمت ضمن فعاليات مهرجان كاظمة للتراث الإسلامي، واشترك فيها العديد من الشعراء العرب؛
- تقديم دعم مالي لمهرجان الأنشودة العالمي؛
- تنظيم مهرجان الناشئة للشعر العربي؛
- إقامة معرض عالمي للخط العربي، ضمن فعاليات مهرجان كاظمة للتراث الإسلامي، يشترك فيه نخبة من الخطاطين العالميين، يقدمون عددا كبيرا من الأعمال الفنية؛
- تنظيم ندوة **(مستقبل فن الخط العربي في ظل التقدم التكنولوجي)**؛
- إقامة معرض لجماليات العمارة المغربية احتوى على معروضات متنوعة لفنون العمارة المغربية، وورش عمل بأيدي فنيين مغاربة على فنون الزليج وأعمال النحت والزخرفة على الخشب والرسم على السجاد؛
- إنتاج عدد من الأفلام الخاصة بالعمل الوقفي، مثل فيلم **(شجرة العطاء)** الذي يحكي إنجازات الصناديق والمشاريع الوقفية، وفيلم **(الوقف... عطاءات مجتمعية)** الذي يتناول الإنجازات الخاصة بالأمانة العامة للأوقاف، وفيلم **(الأمانة التزام شرعي)** والذي يتناول الدور التاريخي للوقف في المجتمع الكويتي، والتأصيل الشرعي لأعمال الأمانة العامة للأوقاف ومدى التزامها بالأحكام الشرعية للوقف.

ويلاحظ على أعمال الأمانة العامة للأوقاف في المجال العلمي والثقافي تلك الروح الابتكارية للعديد من الأنشطة والمشاريع، لكن هناك بعض الملاحظات المتعلقة بعدم استمرارية عدد من هذه المشاريع الهامة كمهرجان كاظمة للتراث الإسلامي، وكذلك قلة تنظيم المنتديات والمؤتمرات الثقافية والعلمية في السنوات اللاحقة، وضعف المشاركة في العديد من أمثالها، كما يلحظ أن عددا من هذه المشاريع ما زالت في طور الدراسة ولم يتم البت بشأن انطلاقها.

خاتمة:

يمكن الوقوف في ختام هذه الدواسة على ما يتعلق بالأدوار التي قامت بها الأمانة العامة للأوقاف منذ تأسيسها، حيث كان الدور الاقتصادي والاجتماعي أبرز ملامح إسهام الأمانة العامة للأوقاف، حيث حرصا منها على تنمية أموالها الوقفية بما يعود بالريع الوفير على المستحقين، فقد كانت لها مشاركات في مجموعة من المشاريع الاستثمارية، واستطاعت أن تسهم في بعض البنوك والمؤسسات المالية، كما كان اعتناؤها بمختلف فئات المجتمع دافعا إلى أن تهتم بتدعيم حملات التوعية الصحية وإقامة مشاريع اجتماعية تهدف إلى تنمية أحوال الأسرة والأفراد في المدن ومناطق التجمع السكاني والحرفيين.

وموازاة مع ذلك، فإن الأمانة العامة للأوقاف اهتمت بالشأن البيئي، حيث اهتمت بنشر الثقافة البيئية وتقديم خدمات ومشاريع بيئية متنوعة، إضافة إلى ذلك فقد كان للأمانة العامة للأوقاف دور في المجالين العلمي والثقافي، إذ وعت الكتاب الإسلامي ونشرته، وعملت على رعاية كتب التراث، كما أسهمت في نشر الثقافة العلمية لدى مختلف فئات المجتمع، دون أن تهمل شأن الفنون المشروعة.

وعليه نستطيع القول أن التجربة الوقفية الكويتية ممثلة في الأمانة العامة للأوقاف تمكنت من أن تحظى بمواصفات إيجابية تجعلها متميزة في العالم الإسلامي على الرغم من أن هذه التجربة ككل التجارب البشرية، لم تكن لتخلو من بعض الملاحظات التي من الأهمية بمكان يجب مراعاتها بما يثريها ويغنيها.

كما نرجو في ختام هذه الدراسة المزيد من النمو والازدهار لهذه التجربة بما فيه نفع المجتمع، كما نأمل أن تزدهر تجارب وقفية أخرى في مختلف البلاد العربية والإسلامية، ويتم التنسيق بينها وبين الأمانة العامة للأوقاف، خدمة للمشروع الوقفي الهادف إلى تجديد التعامل مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتحقيق التنمية المجتمعية المستدامة للأمة العربية والإسلامية.

قائمة الهوامش:

[1]. الأمانة العامة للأوقاف، **مساجد منطقة جنوب السرة والسيرة الذاتية لواقفيها**، الإصدار الأول، الكويت، 2003، ص 12.

[2]. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، **الأوقاف في الكويت**، الكويت، 2008، ص ص: 27 – 30.

[3]. الأمانة العامة للأوقاف، **التقرير السنوي للأمانة العامة للأوقاف لسنة 1997**، الكويت، 1997، الصفحة الداخلية من الغلاف.

[4]. الأمانة العامة للأوقاف، **الوثيقة الكاملة لإستراتيجية الأمانة العامة للأوقاف**، الكويت، 1994، ص ص: 1 – 5.

[5]. الأمانة العامة للأوقاف، **مشروع رعاية الحرفي الكويتي**، الكويت، 1996، ص ص: 4 – 10.

[6]. انظر: – الأمانة العامة للأوقاف، **الاستثمار العقاري**، الكويت، 2000، ص 23 – 28.

– الأمانة العامة للأوقاف، **التقرير السنوي للأمانة العامة للأوقاف لسنة 2003**، الكويت، 2003، ص ص: 32 – 45.

[7]. الأمانة العامة للأوقاف، **التقرير السنوي للأمانة العامة للأوقاف لسنة 2002**، الكويت، 2002، ص ص: 50 – 64.

[8]. الأمانة العامة للأوقاف، **التقرير السنوي للأمانة العامة للأوقاف لسنة 2003**، مرجع سابق، ص ص: 45 – 48.

[9]. الأمانة العامة للأوقاف، **التقرير الإداري والمالي للصناديق والمشاريع الوقفية لسنة 2000**، الكويت، 2000، ص ص: 15 – 40.

[10]. الأمانة العامة للأوقاف، **التقرير الإداري والمالي للصناديق والمشاريع الوقفية لسنة 2001**، الكويت، 2001، ص ص: 20 – 65.

[11]. الأمانة العامة للأوقاف، **التقرير الإداري والمالي للصناديق والمشاريع الوقفية لسنة 2002**، الكويت، 2002، ص ص: 10 – 55.

[12]. نفس المرجع السابق، ص ص: 60 – 75.

[13]. نفس المرجع السابق، ص ص: 80 – 92.

[14]. الأمانة العامة للأوقاف، **التقرير السنوي للأمانة العامة للأوقاف لسنة 2002**، مرجع سابق، ص ص: 70 – 79.

[15]. الأمانة العامة للأوقاف، **التقرير الإداري والمالي للصناديق والمشاريع الوقفية لسنة 2002**، مرجع سابق، ص ص: 60 – 67.

[16]. نفس المرجع السابق، ص ص : 71 – 76.

[17]. نفس المرجع السابق، ص ص : 80 – 84.

[18]. الأمانة العامة للأوقاف، **التقرير السنوي للأمانة العامة للأوقاف لسنة 2002**، مرجع سابق، ص ص: 90 – 99.

[19]. الأمانة العامة للأوقاف، **التقرير السنوي للأمانة العامة للأوقاف لسنة 2001**، الكويت، 2001، ص ص: 82 – 87.

[20]. الأمانة العامة للأوقاف، **التقرير الإداري والمالي للصناديق والمشاريع الوقفية لسنة 2002**، مرجع سابق، ص ص: 80 – 87.

[21]. نفس المرجع السابق، ص ص : 88 – 94.

[22]. الأمانة العامة للأوقاف، **التقرير السنوي للأمانة العامة للأوقاف لسنة 2001**، مرجع سابق، ص ص: 87 – 97.

[23]. نفس المرجع السابق، ص ص : 100 – 104.

[24]. الأمانة العامة للأوقاف، **أوجه صرف الريع الوقفي**، الكويت، 2003، ص ص: 12 – 17.